مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2022

في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2022

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 بشأن المالية العامة،

وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2022 في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2022،

وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء،

أصدرنا المرسوم بقانون الآتي:

المادة الأولى

تزاد تقديرات إيرادات الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2022 بمبلغ (228,344,000) مائتين وثمانية وعشرين مليوناً وثلاثمائة وأربعة وأربعين ألف درهم، وتزاد تقديرات مصروفات الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2022 بمبلغ (560,793,000) خمسمائة وستين مليوناً وسبعمائة وثلاثة وتسعين ألف درهم، وذلك طبقاً للبيانات الواردة في الجداول المرفقة بهذا المرسوم بقانون، ويُمول الفرق من الاحتياطي العام.

المادة الثانية

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتباراً من أول يناير 2022 وحتى 31 ديسمبر 2022.

محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:

بتاريخ: 30 / صفر / 1444هـ

الموافق: 26 / سبتمبر / 2022م